

تحليل السياسات العمومية: من العلوم السياسية إلى سوسولوجيا الفعل العمومي
د.محمد رشدي الملهوف، باحث في سوسولوجيا التربية- المغرب
د.عواد اعبدون، جامعة ابن طفيل- المغرب

Analysis of public policies: from political science to sociology of public action

Dr. Mohamed Rochdi EL MALHOUF, University IBN TOFAIL, MOROCCO

Dr. Aouad EABOUDOUN, University IBN TOFAIL, MOROCCO

ملخص: لقد عرف حقل تحليل السياسات العمومية، خلال الخمسين سنة الماضية، تحولات هامة ارتبطت أساسا بموضوع بحث هذا الحقل الدراسي، وكذا بالمنهجية والمقاربة المعتمدتين. فإذا كانت السياسة العمومية قد شكلت موضوع بحث هذا الحقل الأكاديمي بامتياز، على اعتبار أنها تمثل شكل تدخل الدولة في تدبير الشأن العمومي، فإن التطورات التي عرفها السياق السوسيو-سياسي العالمي، غيرت من خصوصيات وأشكال هذا التدخل، الأمر الذي فرض على الباحثين تأطير مفهوم بديل عن مفهوم السياسة العمومية، ومن ثم التأسيس لانتقال براديجمي يساهم في مقارنة هذا الشكل الجديد لتدبير الشأن العمومي، وفهم مضامينه وأدواته، بدل الاقتصار على الاهتمام بغايات ودوافع صاحب القرار في تبني اختياراته.

الكلمات المفتاحية: السياسة العمومية، الفاعل، سوسولوجيا الفعل العمومي، التنظيمات، العقلانية.

Abstract: Over the last 50 years, the field of public policy analysis undergone significant transformations, principally related to the research of this field of study, as well as to the methodology and approach adopted. If public policy has been the subject of research on this academic field with excellence, as it represents the form of state intervention in the management of public affairs, developments in the international socio-political context changed the specifics and forms of this intervention, forcing researchers to frame an alternative concept of public policy, And then, the establishment of transitional paradigm to contribute in the approach of the new form of public policy to manage the public issue And understand ingits contents and tools, instead of focusing exclusively on the goals And the motives of the decision maker in adopting choices.

Keywords: public policy, actor, sociology of public action, organisations, rationality.

مقدمة:

إن المتتبع للساحة السياسية يجد نفسه أمام أسئلة عديدة حول السياسات العمومية وتدابير الفعل العمومي سواء انفردت بها الدولة أو كانت نتيجة مقاربة تشاركية. فالنشاط الحكومي متنوع جدا ويشمل قطاعات عديدة، كما أن جهاز الدولة يمتلك آليات كثيرة لتصرف أعمال وبرامج الحكومة، لذلك تختلف السياسات العمومية المتخذة وتختلف معها مجموعة من المتغيرات التي تؤثر حتما على نتائجها وفعاليتها. إن دراسة وتحليل سياسة عمومية يفترض ألا التحديد الدقيق لمفهوم السياسة العمومية، وهنا نتساءل ما إذا كان كل نشاط حكومي هو بالضرورة سياسة عمومية؟ أم أن درجة من الانسجام بين مجموعة من الأنشطة المختلفة ضرورية للحديث عن سياسة عمومية؟ وهل يصح الحديث عن سياسة عمومية في ظل مجموعة من العمليات غير المتجانسة؟

نورد هنا تعريفاً كاريكاتورياً جاء على لسان أحد الموظفين السامين ببريطانيا: "السياسة العمومية، تشبه إلى حد ما الفيل، تتعرف عليه عندما تراه، ولكنك لا تتمكن من وصفه بسهولة" (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p8). يحيل هذا التشبيه على صعوبة تحديد تعريف دقيق للسياسة العمومية وللعمل العمومي. ما يستدعي، بالضرورة تحديد تعريف إجرائي للسياسة العمومية أولاً، قبل الخوض في عرض مقاربات تحليلها ودراستها، وأهم ميزات كل مقاربة.

إن تحليل سياسة عمومية يختلف باختلاف رؤى الدارسين وانتماءاتهم الفكرية، كما يختلف بسبب مقاربة تحليلية على أخرى خلال فترة معينة لأسباب قد تكون بنوية أو ظرفية. كما قد ينعكس التأطير المفاهيمي لمصطلح "السياسة العمومية" أو "الفعل العمومي" على موضوع هذه الدراسات. بتعبير آخر، هناك تأثير قوي لتصور الباحث عن السياسة العمومية وعن الفعل العمومي في مقاربه التحليلية لهاته السياسة. إن التنوع والغنى الذي يعرفه هذا الحقل يساعد على مستوى تحليل السياسات العمومية، والذي يتقاطع في الاهتمام به مجموعة من الحقول المعرفية كالعلوم السياسية والسوسيولوجيا وعلم النفس المعرفي والاقتصاد... وغيرها من العلوم، يفرض علينا الإجابة على سؤال جوهري: إلى أي حد استطاع الدارسون تطوير نموذج شامل وناجع لتحليل السياسات العمومية؟

تروم هذه الورقة التقديمية الإجابة عن السؤال أعلاه، وذلك من خلال تأطير مفهومي للسياسة العمومية والفعل العمومي، ثم الانتقال إلى عرض التطور الكرونولوجي لتحليل السياسات العمومية بالدول الغربية و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على أن نقدم في مرحلة مواتية أهم المقاربات التحليلية السائدة في حقل السياسات العمومية (المقاربة التعاقبية، المقاربة المعرفية، المقاربة التنظيمية، والمقاربة السوسيو-تاريخية)، بغية بناء نموذج تركيبي لمقاربات تحليل السياسة العمومية.

أهداف الدراسة: بناء على ما سبق، واعتباراً لكون المقاربة السوسيولوجية لمفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي تظل شبه غائبة على مستوى الدراسات باللغة العربية، رغم ما يحيط بهما من تداخل، يظهر أن أهداف الدراسة تتفرع أساساً من بحثنا عن تطور النموذج التحليلي

للسياسة العمومية، باعتباره هدفا عاما، وتسليط الضوء على أهم الانعطافات الابستيمولوجية التي غيرت من موضوع تحليل السياسات ومنهجه، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

-تأطير مفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي، اللذان يستعملان أحيانا للدلالة على نفس المعنى، رغم الاختلافات التي تميزهما.

-الوقوف على أوجه التقاطع والاختلاف بين منظور العلوم السياسية والمقاربة السوسيوولوجية فيما يخص تحليلها للسياسات العمومية.

-الاقتراب أكثر من موضوع ومنهج سوسيوولوجيا السياسات العمومية من خلال فهم بعض مقارباتها التحليلية.

-تحصيل عدة مفاهيمية تمكننا من تحليل السياسات العمومية بشكل شمولي.
أهمية الدراسة:

إن أهمية هذه الدراسة تركز أساسا على تمفصلها المنهجي والمعرفي بين تخصصين علميين هما العلوم السياسية وعلم الاجتماع، من أجل الخروج بنموذج تحليلي شمولي لحقل السياسات العمومية، ويمنحنا ذلك فرصة هامة لفهم منطق تطور تحليل السياسات، وتحوله التدريجي ضمن انتقال ابستيمولوجي مزدوج (ضمن نفس التخصص وبين تخصصين مختلفين)، وهي على هذا الأساس تبحث في أصول القطاعات المعرفية التي تخلت مسار تحليل السياسات العمومية بمنطق متعدد التخصصات *poly disciplinaire*، لكن بخلاصات تميل للمقاربة السوسيوولوجية أكثر فأكثر، بشكل متدرج ناعم، وبالتالي فالترج الكرونومرفيوالتمفصلالابستيمولوجي في الدراسة يمنحنا أهمية نقرها بالعالية، خصوصا لدى المتخصصين في مجال السياسات العمومية. غير أن ذلك، لا يفي على الدراسة رغبتها في تبسيط المادة العلمية المتوصل إليها من طرف كبار الدارسين، كي تصبح في متناول الباحثين، خاصة مستعملي اللغة العربية، وتؤسس لبداية اهتمام أكبر بهذا الحقل الذي أضحي ذا أهمية كبيرة، بالنظر إلى تداخل استعمالات مفهومي السياسة العمومية والفعل العمومي.

أولا. من السياسات العمومية إلى الفعل العمومي: التأسيس والمفهمة:

تشكل السياسات العمومية موضوع اهتمام مجموعة من العلوم الاجتماعية، فتختلف بذلك التعاريف التي يعطيها كل توجه علمي للمفهوم، كما أن هذه التعاريف تنهل أيضا من التراكمات المعرفية لحقل تحليل السياسات العمومية، حيث أن هذا الأخير عرف تطورات هامة ابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي، أغنت الرصيد المفاهيمي للحقل وفتحت أمام الباحثين مجموعة من مواضيع البحث الأكاديمي. لذلك ترى فان زانطين *Agnès Van Zanten* أنه لا يوجد تعريف متوافق عليه بشكل جيد بين المختصين فيما يخص الخصائص المميزة لسياسة عمومية (*A.VanZanten, 2004, p22*). هذا المعطى دفعنا في مرحلة أولى إلى التركيز على أهم التعاريف التي صيغت حول مفهوم السياسة العمومية، مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المدارس التي ينتمي إليها الباحثون.

1. السياسة العمومية: المفهوم والأبعاد: يتكون مصطلح "السياسة العمومية" من شقين: "سياسة" و"عمومية". فالسياسة بالرجوع إلى الأصل الإنجليزي للمصطلح تحيل على ثلاث مفردات: Polity Politics, Policy (Patrick.HASSENTEUFEL, 2011, p7)، فيحيل مصطلح Polity على السياسة بمعناها العام أي شكل من أشكال السلطة يتميز باحتكار الإكراه البدني الشرعي وبتنفيذها على جماعة، بغرض فرض قواعد مشتركة للحياة والحيلولة دون وقوع نزاعات. أما المصطلح الثاني Politics فيحيل على الصراع القائم بين الفاعلين حول امتلاك السلطة السياسية، فالفعل السياسي يفيد المشاركة في المنافسة القائمة على التحكم في سلطة الدولة من خلال تقلد مناصب داخل مؤسسات الدولة. بينما يشير مصطلح Policy إلى مجموع الأفعال المبنية على أساس عقلائي، أي برنامج للفعل مسطر بشكل منسجم من طرف فاعل جماعي أو فردي. من خلال هذه الدلالات التي أوردنا، يمكن القول إن مصطلح "السياسة" يفيد برنامج الفعل الذي يسطره الفاعل السياسي لفرضه على جماعة انطلاقاً من احتكاره للإكراه المشروع وفي إطار تنافسه الدائم على امتلاك السلطة التي تخول له اتخاذ القرار.

أما الشق الثاني لمصطلح "السياسة العمومية"، فيشير إلى البعد المركزي للدولة، فما هو "عمومي" يرتبط بمجال الدولة، حيث أن وصف هيئة بعمومية يفيد امتلاكها لسلطة الدولة، في تراب معين، ويتيح لها فرض قراراتها على المواطنين. أي أن صفة العمومي ترتبط بكل ما يصدر عن المؤسسات والهيئات الحكومية والتابعة لأجهزة الدولة. وعلى هذا الأساس، تكون السياسة العمومية هي برنامج فعل الفاعل العمومي داخل تراب/ مجال معين، يستقي مشروعياته من سلطة الدولة التي نتيج له اتخاذ القرار وفرضه على المواطنين بناء على امتلاكه للإكراه البدني المشروع. غير أنه، وعلى الرغم من السهولة التي قد تظهر في إدراك مفهوم السياسة العمومية، فإن تعريفات الباحثين تختلف تبعاً لانتماءاتهم الفكرية.

يقول Jean Claude Thoenig (J.Baudouin, 1990, p395): "تظهر السياسة العمومية على شكل برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو أكثر". فيحدد هذا التعريف عنصرين أساسيين في السياسة العمومية. يتعلق الأمر أولاً ببرنامج عمل أي مجموعة من الأفعال أو القرارات منسجمة الغايات ومحدودة في الزمان والمكان، وثانياً بسلطة عمومية أو أكثر وهو ما يحيل على امتلاك سلطة اتخاذ القرار المستمدة من امتلاك سلطة الدولة (الإكراه البدني المشروع) 1. السياسة العمومية هي اختصاص لسلطة عمومية لها القدرة على استعمال العنف المشروع، لا وجود لسياسة عمومية دون برنامج للتدابير الملموسة والمنسجمة فيما بينها. وهكذا، يفرد هذا التعريف السلطة العمومية أو الحكومية بالسياسة العمومية، أي أن كل فعل ناتج عن هيئة غير حكومية لا يدخل في مجال السياسة العمومية ولا يمثل شكلاً من أشكال الفعل العمومي. أما المحدد الأهم هو أن السياسة العمومية تفترض وجود برنامج عمل يتسم بالإجرائية والانسجام، ومن ثم فإن التدابير المنعزلة لا تمثل تجسيدا للسياسة العمومية.. في نفس الاتجاه، تشير Agnès Van-Zanten إلى أن السياسة العمومية تتكون من خمس ميزات أساسية:

1. محتوى، أي موارد معبأة لتحقيق نتائج 2. برنامج يحدد عمليات تهم محاور معينة 3. توجيهه معياري، حيث أن العمليات تُشعب مصالح وتحمل قيماً 4. الطابع القسري، لأن النشاط العمومي

ينتج عن طبيعة السلطة التي يتمتع بها الفاعل 5.دفاع اجتماعي، حيث أن العمليات تستهدف فئات معينة من الساكنة (A.VanZanten, 2004, p22).

من خلال تحليل التحديدين السابقين، نلاحظ أن مفهوم السياسة العمومية مفهوم غامض بالنظر إلى مجموعة من المتغيرات، فرغم أن السياسة العمومية هي نشاط عمومي يتمتع بالسيادة والقوة الإلزامية ويستهدف الفئات الاجتماعية، غير أنها تتميز بعدم الثبات والاستمرارية فهي نتاج لتنافس الفاعلين العموميين على احتكار السلطة وإشباع المصالح وتثبيت القيم، كما أنها غير محددة وغير دقيقة؛ فتدخل الاختصاصات الحكومية ووجود مشاكل اجتماعية تهم قطاعات مختلفة وتتطلب تدخلا أفقيا يجعل من السياسة العمومية غير واضحة المعالم وتتطلب مقاربات متعددة أثناء الدراسة والتحليل.

غير أن هذا التحديد عرف تطورات كبيرة خلال العقود الأخيرة بفعل التداخل الذي يعرفه مجال الدولة أو المجال العمومي مع المجال الخصوصي كنتيجة لتأثير الاتجاه الليبرالي وأثار العولمة، وكذا نظرا لصعود المقاربة التشاركية وطموح فاعلي المجتمع المدني في المشاركة في تدبير الشأن العام، فأصبح بذلك الحديث عن السياسة العمومية غير كاف للإحاطة بجميع أشكال السياسة العمومية، ما دفع الباحثين إلى الاهتمام بالفعل العمومي، لأنه يشمل بشكل أفضل مجموع التدابير العمومية سواء قامت بها الأجهزة الحكومية أو شركائها.

2.الفعل العمومي: بروز المفهوم وتحديات التأطير: لقد عرفت الدول المتقدمة خلال نهاية الثمانينات ارتفاعا كبيرا لعدد الفاعلين، ما غير من وضع الدولة وأجهزتها كفاعل أساس في بلورة السياسة العمومية، فأصبح بذلك "كل تنظيم يطمح أن يكون فاعلا، وأحيانا بدون أهداف محددة. فيقدر ما تتيح أنظمة الحكامة الحالية عددا كبيرا من أشكال المشاركة في اتخاذ القرار، بقدر ما يصعب تحديد مفهوم الفاعل وتصبح سيورة السياسات العمومية بدورها غامضة". (Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p34). فديناميات نمو الدولة خلال القرن 20 تمت مواكبتها بتنمية وتنوع أدوات الفعل العمومي وكذا بتراكم البرامج والسياسات في مختلف قطاعات تدخل الدولة. الأمر الذي دفع الباحثين إلى طرح العديد من الأسئلة: من يحكم؟ من يقود؟ من يوجه المجتمع؟ هذه الأسئلة وغيرها كانت المحرك الأساس لفتح النقاش وتأطير مفهوم الفعل العمومي. يقول Jean Leca في هذا الصدد: " أن تحكم يعني اتخاذ قرارات، وحل نزاعات، وإنتاج ثروات عمومية، وتنسيق سلوكيات خاصة، وضبط الأسواق، وتنظيم الانتخابات، استخلاص الموارد، ورصد المصاريف" (P. Lascoumes et al, 2004, p22). كل هذه الأنشطة التي تدخل في صلب مهام الدولة لتصريف الفعل العمومي، تجعل من هذا الأخير مفهوما متعددة الأشكال، يتجاوز بشكل كبير المفهوم الإستاتيكي للسياسات العمومية، المحدد في نقطتي بداية ونهاية.

هذا الوضع لم يكن فقط نتيجة طموح التنظيمات إلى المشاركة في اتخاذ القرار عن طريق الاحتجاج، ولكن أيضا نتيجة "إرادة الدولة في الانفتاح والتبادل"، وكذا لعوامل أخرى كنهج اللامركزية في تدبير القرار الإداري، وتأثير العولمة. (Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p36). الشيء الذي غير من موازين القوى، حيث أصبح للمحلي والفقو- وطني (Supranational) وزن أكبر في تمثيلات لم تكن تدرك سوى ما هو وطني. ومن ثم

برزت فكرة فعل عمومي متعدد مستوياته ويخترط فيه فاعلون متعددون ولا تكون فيه الدولة سوى شريك في البناء الجماعي لهذا الفعل العمومي. وذلك خلافا للنظرة الأحادية والمتمركزة للدولة في انفرادها في تسطير السياسة العمومية واتخاذ القرار وتنفيذه بشكل مستقل وتنازلي.

لقد عرف مجال تدخل الدولة تراجعاً كبيراً بالنظر إلى أشكال تدبير الفعل العمومي، حيث أصبحت المؤسسات العمومية تلجأ إلى خدمات القطاع الخاص لتدبير وتنفيذ المخططات الحكومية أو إلى فاعلي المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى تداخل حدود تدخل كل منهما، ورفع من صعوبة التحديد الدقيق لمسؤوليات وتأثير كل منهما في تحديد خصوصيات الفعل العمومي. هذا التحول في وضع الدولة من محتكر لسلطة مركزية لبناء الفعل العمومي إلى شريك ضمن عدة متدخلين يجعل من الفعل العمومي نتاجاً لمجموعة من التفاعلات الاجتماعية وليس اختصاصاً تنفرد به أعلى سلطة في الدولة. لذلك ينبغي على " السوسيولوجيا المساهمة في الملاحظة والبحث عن المعنى لسيرورة هذه التعبئة وهذا الفعل الجماعي، حيث يكون تدبير العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني مبنياً أكثر على تبادلية وفق منظور أفقي، لا يمكن تحليله تبعاً لمبدأ الثنائية أترائية أم هرمية" (Laurie BOUSSAGUET et al, 2010, p34).

وهكذا أخذ يظهر أن الدولة تفقد يوماً عن يوم احتكارها، فبم تعد مركز السيرورات السياسية، وضبط النزاعات.

هذا الانتقال، من التدبير الأحادي للشأن العمومي إلى انفتاح السلطة العمومية على مؤسسات شريكة للتدبير والتنفيذ، فرض نمطاً جديداً لتدبير الشأن العمومي في جل الدول، بما فيها الدول النامية، حيث أصبح تنفيذ التوجهات الرسمية للدولة وتدبير المرفق العمومي فعلاً مشتركاً بين المؤسسات العمومية والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني. " فمن جهة، يتعلق الأمر بمعرفة تعدد الفاعلين العاملين باسم الدولة ولأجل الدولة؛ ومن ثم بتشعب الحقل الاجتماعي والمؤسسي للتدخل العمومي. فإذا كان من الصعب دحض فكرة أن الحكومات لازالت تحكم، فإنه من الضروري، بالمقابل، الاهتمام بجديّة بحركة التقويض، والتعاقد، والتدبير المفوض للمهام التي تتحملها الدولة [...] ومن جهة أخرى، فالحديث عن الفعل العمومي ابستمولوجياً، يقتضي أيضاً، وبكل بساطة، اعتماد مقاربة للسياسي تحول الاهتمام من المؤسسات التي تُهيكله، نحو الممارسات التي يُنتجها والتي تعدل ملامحه وحدوده" (F. Cantelli et al, 2007, p14-15). على هذا الأساس، لم تعد مضامين السياسة العمومية حكراً على الدولة، بل أصبحت حقلاً مشتركاً بين عدة متدخلين، الأمر الذي فرض على الباحثين تطوير نموذج تحليل السياسة/ الفعل العموميين وكذا البحث عن الأدوات الإجرائية لمقاربة آليات تدبير الشأن العمومي. فهل يمكن الحديث عن نموذج أحادي للتحليل، أم أن الأمر يتعلق بنماذج مرتبطة بالسياق وبمجموعة من المتغيرات (صاحب المشروع، السياق، الأهداف، الفئة، المقاربة المتعمدة في التنزيل...)?

ثانياً. نحو براديفم جديد لتحليل الفعل العمومي:

1. التطور الكرونولوجي لتحليل السياسات العمومية: لقد ظهرت أولى الدراسات التحليلية للسياسات العمومية بالولايات المتحدة الأمريكية خلال ثلاثينيات القرن الماضي (فترة الصفقة الجديدة للرئيس الأمريكي روزفلت New Deal). فكانت مشاريع التدخل العمومي الحكومة

الفيدرالية موضوع هذه الدراسات التحليلية لدارسين متعددين، وكان ذلك برؤية براغماتية : الفهم من أجل الفعل *comprendre pour agir*؛ فكان هدف المحللين مساعدة أصحاب القرار على التمكن من اختيار الحلول والاستراتيجيات الأنجع لمواجهة المشاكل الاجتماعية. غزارة الدراسات في هذا الحقل كان لها وقع كبير على مأسسة ما يسمى بالعلوم السياسية *Policy sciences* والتي كان من أهم مؤسسيها *Harold LASSWELL*.

لقد حاولت العلوم السياسية تجاوز ثنائية العالم والسياسي من خلال تقديم معرفة رصينة للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل المجتمعية. فخلال سنوات الستينيات من القرن الماضي، تمكنت هذه الدراسات من ولوج الحرم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية: مراكز البحث، أطراح الدكتوراه، مراجع، الكراسي العلمية للتدريس. كما ظهرت بجامعة *Harvard* مدرسة كينيدي للحكومة *Kennedy School of Government*، والتي كان هدفها الأساس محاولة فهم الفعل الحكومي. إلا أن هذه الموجة من الاهتمام بتحليل السياسة العمومية لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل اجتاحت بريطانيا والدول الاسكندنافية، ثم ألمانيا ودول جنوب أوروبا في مرحلة قريبة.

أما في فرنسا، فلم يلج تحليل السياسات العمومية إلى الفضاء الجامعي إلا بين 1970 و1980 بإشكاليات بعيدة عن إشكاليات العلوم السياسية كما ظهرت بالولايات المتحدة الأمريكية. فكانت الأعمال التي قادها *Michel Crozier* داخل مركز سوسيولوجيا التنظيمات بباريس، أو أعمال *Lucien Nizard* بمركز البحث حول السياسة والإدارة والمجالغرونوبل، اللبنة الأساس في بناء حقل تحليل السياسات العمومية من زاوية سوسيولوجيا الدولة، حيث أن هذه الأعمال كانت تشترك في سعيها لإعطاء صورة واقعية لفعل الدولة، من خلال الكشف عن الطريقة التي ينجز بها هذا الفعل العمومي من طرف قوى متعارضة، خلافا للنظرة الماركسية السائدة في تلك الفترة و التي مفادها أن الدولة هي آلة تخدم فقط مصالح الطبقة الحاكمة.

إن التطور الذي عرف حقل تحليل السياسات العمومية تبعا لتطور تدخل الدولة خلال سنوات الستينيات ، أثار مجموعة من التساؤلات حول تأثير تدخلات الدولة وحول الظروف التي ترافق اتخاذ القرارات العمومية. فهذا التطور الذي عرفه تدخل الدولة يتجلى أولا على مستوى تضاعف ميزانيات دول *OCDE* عقب الحرب العالمية الثانية، ثم على مستوى نوعية التدخل العمومي، فقد أصبحت الدولة تعتمد بالإضافة إلى الأدوات التقليدية (التشريعية والميزانياتية) على وسائل تشجيعية (التعاقد، التوصيات) وسياسات تواصلية. وفي هذا الصدد، يقول *Chevallier* أصبح القطاع العمومي: "مجموعة غير متجانسة ومتلونة الأشكال *protéiforme* تتكون من طبقات متتالية، و تتعايش في إطارها أنشطة وأساليب تدبير أكثر تنوعا" (*Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p11*).

لقد استفاد حقل تحليل السياسات العمومية أيضا من التحولات التي عرفها المجال العلمي، وخاصة تزايد الأبحاث الامبريقية بعد الحرب العالمية الثانية في شقها السلوكي(دراسة سلوكيات الفاعلين السياسيين)، استفاد أيضا من تطور مقاربات جديدة (نظريات التنظيمات، تحليل اتخاذ القرار...). حيث أحدث هذا التوجه الذي اتخذ حقل تحليل السياسات العمومية قطيعة مزدوجة

مع المقاربات التقليدية للدولة؛ أولا قطيعة مع التقليد القانوني الذي يقارب الدولة انطلاقا من المعايير القانونية التي تنظم أنشطة أجهزة الدولة، في حين أن تحليل السياسات العمومية حاول أن يفكك طريقة اشتغالها وأنشطة مختلف مكوناتها في تفاعلها مع الفاعلين الخارجيين عن دائرة الدولة. ثانيا، قطيعة مع التقليد الفلسفي، الذي كان يعتبر الدولة فكرة مجردة يجب تناولها والحكم عليها أخلاقيا، بينما يقوم تحليل السياسات العمومية على الكشف عن الظروف العملية لاشتغال الدولة.

خلال 50 سنة، استطاع حقل تحليل السياسات العمومية إثبات راهنيته والتواجد في الساحة الجامعية سواء كحقل مستقل أو في إطار شعب العلوم السياسية والاقتصادية والقانونية والسوسيولوجية. كما أن هذا الحقل عرف تحولا هاما عما جاء به Lasswell فقد انتقل من العلوم السياسية Policy sciences إلى تحليل السياسات Analysis Policy: فالدارس يظل بعيدا عن الفعل العمومي، ولا يشارك في وضع أهداف الإصلاح رفقة أصحاب القرار، كما يتبنى موقفا نقديا اتجاه مفعولات البرامج المختارة. (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p12).

لقد كان لهذا التحول وقع هام على تغير هدف العلوم السياسية كما اقترحه Lasswell، حيث انتقل الهدف من إيجاد حلول عملية لمساعدة أصحاب الحكومات على اتخاذ القرار إلى بناء نظريات تتأسس على الفصل بين تحليل الأحداث وأحكام القيم (من تحليل لأجل السياسات إلى تحليل للسياسات)؛ أي أنها تحولت إلى سوسيولوجيا سياسية للفعل العمومي، تنتبه لتحولات ظروف ممارسة السلطة السياسية وشروط شرعيتها. (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p13).

هذه التطورات التي عرفها حقل تحليل السياسات العمومية تقودنا إلى التساؤل عن أهم المقاربات التي أطررت التحول البراديغمي من السياسات إلى الفعل؟ وكيف استطاعت تلك المقاربات الانتقال التدريجي بموضوع التحليل ومنهجه، ليصبح أكثر شمولية وتفصيلا؟

2. من مقارنة للسياسة إلى مقاربات للفعل العمومي: يعود النموذج الأول لمقاربات تحليل السياسات العمومية إلى الأب المؤسس للعلوم السياسية Harold Lasswell الذي "وضع سبعة مقاطع متعاقبة مكونة لسيرورة السياسة العمومية" (Patrick HASENTEUFEL, 2011, p50)، منطلقا من مرحلة الفهم أي انتقال المعلومات بين أصحاب القرار، مرورا بترويج الاختيارات، واختيار طرق الإنجاز، ورصد الإكراه مع تبني التدابير المقررة، وتطبيق التدابير، ثم إتمام السياسة، وأخيرا بلوغ مرحلة التقويم. هذا النموذج الذي يمثل الإطار العام للعلوم السياسية، والذي تم تصنيفه مؤسسا للمقاربة التعاقبية، تميز بتمركزه الكبير حول القرار، فهو يعتبر الدولة جهازا قادرا على حل جميع المشكلات، حيث يضع مرحلة تقويم السياسة العمومية بعد إتمام إنجازها، وذلك بشكل خطي وثابت، ولا يأخذ الحاجات والطلبات الاجتماعية بعين الاعتبار، فهي بالنسبة ل Lasswell لا تتعلق مباشرة بالدولة وتدابيرها. ورغم ما عرفت الشبكة التعاقبية من تطوير من طرف كل من Jones Charles (1970)، و James Anderson (1975)، إلا أن ذلك لم يخفف من جمود مراحلها

المحددة، فحتى عندما أضاف Jones النقاط الحاجيات والطلبات الاجتماعية من طرف السلطات العمومية كمرحلة رابعة ضمن نموذج، وألفت Andersson الانتباه لسيرورة الانتقال من الاجتماعي إلى السياسي في مقترحه، لم تخرج مقاربتهما عن تعاقب محصور بين بداية ونهاية قطعتين، في حين يصعب حصرهما كما يؤكد الباحثان Edward Woodhouse Charles Lindbloun (1993): "مراحل مرتبة ومنسجمة لا تشكل صورة واقعية للاشتغال الملموس لسيرورة السياسات العمومية. فبدلاً عن هذا، هي سيرورة معقدة ومتفاعلة بدون بداية ولا نهاية محددين" (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p93)، وهو ما دفع للتفكير في مقارنة تفاعلية تتجاوز المقاربة التعاقبية، فرغم ما تنتجه هذه الأخيرة للباحث من معلمة (baliser) لمراحل العمل، وترتيب أسئلته، وتحديد الفاعلين وأهم لحظات السياسة العمومية، إلا أنها "ليست محفزة للاستكشاف، ويجب تعويضها بخطاطة نظرية أفضل" (Daniel Kubler et Jacques de Maillard, 2009, p93) كما يقول Sabatier.

من منطلق توسيع مجال الاستكشاف، ستظهر المقاربة التنظيمية التي تقارب القرار العمومي من منظور الفعل العمومي، وتخرج عن الطابع الحتمي للسياسة العمومية، فتعتبر هذه الأخيرة جزءاً من مختلف التأثيرات داخل التنظيم، حيث لا تقل الجوانب المتعلقة بتنزيل الفاعلين أهمية عنها، مما يجعل المقاربة التنظيمية تتجاوز الطابع المحصور الجامد للمقاربة التعاقبية، نحو موقف يرصد التمفصلات بين الفعل اليومي والنص المؤسسي.

إن المقاربة التنظيمية بهذا المعنى ساهمت بشكل مؤثر في الانتقال من مقارنة السياسات إلى مقارنة الفعل العمومي، فهي "تدعو للاهتمام بالفعل العمومي في كليته، أو بصيغة أخرى تدعو لعدم اختزال هذا الأخير في البرامج ذات المحتوى، التوجيه المؤسس، والبعد الإجباري المختص بحل المشاكل الخاصة بقطاع معين" (Laurie Bousaguet et al, 2010, p76)، وهي بذلك تدرس التعارضات الاعتيادية بين التوجيهات الرسمية والتقاليد اليومية، بين التغيير والثبات، بين القرار والفعل.

يعتبر الفرنسي Michel Crozier (1964) أول من استعمل هذه المقاربة في تفكيك عمل التنظيمات العمومية الكبرى، وفضل تطوير اتجاه يبحث في الفعل العمومي الإداري من خلال فهم سيوراته الداخلية وعلاقتها بمحيطه، من خلال منظور تنظيمي شمولي للنظام الإداري (السياسة العمومية لفرنسا نموذجاً). كما تسمى المقاربة التنظيمية منهجية "التحليل الاستراتيجي" أو "سوسولوجيا الفعل المنظم"، ويطلق في هذا السياق مصطلح **الفعل العمومي بدل السياسة العمومية**، ويؤكد منظرو مقارنة التحليل التنظيمية أن السلطة العمومية لا تعرف فقط من خلال القرارات، ولكن كذلك من خلال الفعل الممارس. إن لهذه المنهجية مفاهيم ومسلمات خاصة تم تطويرها من طرف مجموعة يعود تأسيسها ل Michel Crozier، وتم اعتمادها رسمياً في كتاب "الفاعل والنظام"، المنشور سنة 1977 من طرف Michel Crozier و Erhard Friedberg، ثم في كتاب "le pouvoir et la règle" ل Erhard Friedberg، الصادر سنة 1993.

يتعلق الأمر تحديدا بأداة تحليلية للفعل العمومي تتميز على منهجية تحليل السياسات من خلال موضوع البحث أساسا: حيث تشتغل سوسيولوجيا التنظيمات على الفعل الممارس داخل التنظيم من خلال أبعاد، أي أننا لسنا أمام موضوع محدد بدقة، فالوظائف اليومية الملموسة الناتجة عن تفاعلات الفاعلين و المعاني التي يعطونها لأفعالهم، بالإضافة للبنى التي يكونها الأفراد من خلال تراسهم، كلها امتدادات بين الخفي والظاهر، وتشكل موضوع دراسة المقاربة التنظيمية، بينما يهتم المتخصصون في السياسات بأصحاب ومصادر القرار في أعلى الهرم، وبتراتبية والإزامية سياساتهم على بقية الممارسين في القطاع، كموضوع محدد قابل للملاحظة. إن الفعل العمومي من منظور تنظيمي، غير متوقع ولا يمكن الحسم في أشكاله، يتعلق بتفاعل الفاعلين فيما بينهم وأهدافهم الفردية والجماعية، بينما من منظور تحليلي سياسي هو محكوم بالزام فوقه قراره، فهو شكل تفعيلي للقرارات المحسومة.

ويتضح من خلال الخصائص السابقة أن المقاربة التنظيمية كمنهجية تحتاج عملا ميدانيا بحثيا يتوافق مع منظورها التحليلي، ولتوجيه عملها ينطلق الباحثون من مسلمات التحليل الاستراتيجي، على رأسها المسلمة البديهية أن الفرد في حالة عمل داخل التنظيم لا يمكن التنبؤ بسلوكه ولا التحكم فيه، وهذا يحيلنا على مصطلح عقلانية الفاعلين المحدودة الذي استعمله "Crozier" في كتابه "الظاهرة البيروقراطية"- (1963, p184, Michel Crozier) (185) يحذف رقم واحد هنا ويتم فتح قوس والإشارة للمراجع اسم المؤلف + السنة + رقم الصفحة ليفسر طبيعة العلاقات الاجتماعية، ويبين أن كل فرد أو مجموعة داخل التنظيم يجتهد لحماية وتوسيع مجال قراره والحد من تبعيته، من خلال جعل سلوكه غير متوقع، منتقدا بذلك النظريات التي تعطي التنظيم أدوارا محددة و سلوكا عقلانيا متوقعا.

إن الاهتمام بمكانة الفاعلين وأفضلية معانيهم على البنى هو أهم مبدأ للمقاربة التنظيمية. فالبنى سواء كانت مؤسسية، اجتماعية أو معرفية تمارس فعلا تقيديا على الفاعلين، لكن هؤلاء بالمقابل يبحثون دوما عن تحويل مسار الفعل المجبر للحفاظ على هامش المناورة. المحلل من خلال هذه المقاربة ينطلق من سلوكيات الفاعلين العموميين لتحديد هوامش الفعل وفهم معانيهم، كل ذلك من أجل فهم الأسباب الفعلية التي تتحكم في سلوكياتهم.

أما التفصيل في مرجعية و خصائص تفاعلات الفاعلين فيبين من وجهة نظر تحليلية-تنظيمية مركزية الفاعلين في الفعل العمومي، بالإضافة لفهم العلاقات والتفاعلات التي تنتج سؤال السلطة والقوة، ثم تسليط الضوء على البنى العلائقية، لاستجلاء ما يتفاوض حوله الفاعلون من خلال سلوكياتهم، بالإضافة لأشكال العمل الجماعي كنتيجة لذلك.

رغم ما حملته المقاربة التنظيمية من انتقال منهجي ومعرفي من السياسة إلى الفعل العمومي، إلا أن انكبابها المفرط على الفاعلين جعلها أحيانا تتناسى البعد السياسي وتعتبره منتهيا، وتهمل الجوانب غير قابلة للتفاوض من طرف الفاعلين، أي جوانب الهيمنة، مما جعل ذلك الانتقال جزئيا، وسؤال العلاقة بين السياسة والفعل غير تام الإجابة، محتاجا مقاربات أخرى لتدقيقه وتفصيله.

من زاوية البحث عن رؤية أشمل للسياسة العمومية، برزت المقاربة المعرفية كتصور يحاول الجمع بين أهم منظورات المقاربتين السابقتين (التعاقبية والتنظيمية) وتتجاوز تجزيئية نظرتهم، فهي لا تسلك منحى واحدا ووحيدا، بل تحاول الجمع بين التوجهات المتقاربة عند الدراسة، والتي تلح على مجموعة من العناصر كالمعرفة، والأفكار، والتمثلات أو المعتقدات الاجتماعية المتدخلة و المؤثرة عند بلورة السياسات العمومية. إننا إذن أمام مقاربة تحليلية غير متجانسة المنحى، بل تحاول تأطير توجهات الأبحاث التي تنطلق من البعد المعرفي لتحليل وفهم استراتيجيات الفاعلين.

عرفت هذه المقاربة، في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، تطورا مهما خلال أواسط الثمانينات من القرن الماضي، فيعرفها Sabatier et schlager على أنها "المقاربات التي تلح على دور الأفكار و التعلم" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 176). غير أن توجهها آخر ظهر بفرنسا بزعامة Peter Muller ينتقد الاتجاه الأول ويرى أن الحديث عن الأفكار يضعنا في حوار عقيم يقابل بين الأفكار و المصالح (les idées et les intérêts). ففي نظره لا يمكن أن تعتبر الأفكار متغيرا معزولا عن المصالح والمؤسسات، على العكس من ذلك يجب حسب Muller أن يتم فصل البحث حول الأفكار و المصالح و المؤسسات لأن " المقاربة المعرفية لا تتعارض مع مقاربة تتأسس حول المصالح والمؤسسات، طالما تعتبر أن المصالح التي تدخل في السياسات العمومية لا يمكن أن يعبر عنها إلا عبر إنتاج أطر تأويلية للعالم" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p177)، إنها بذلك مقاربة تشمل منظوري التعاقبية والتنظيمية، فتنتظر للسياسة العمومية من مدخل المؤسسة، وللعمل العمومي من منظور الفاعلين، وكل ذلك يتم فصل في المصالح والأفكار.

إن أهم ما يجب التركيز عليه في هذه المقاربة هو البحث عن التمثيل بين الأفكار والمصالح وليس تحديد المتغير الأكثر أهمية. فيصبح إذن الرهان هو كيف تتشارك هذه المتغيرات (الأفكار والمصالح والموارد) لفهم الاستراتيجيات التي يستخدمها الفاعلون في إطار السياسة العمومية. فالمقاربات المعرفية هي تلك المقاربات التي تدمج الأفكار كمتغير تفسيري بين المتغيرات التفسيرية الأخرى لتحليل الفعل العمومي، مع إيلائه الأهمية التي يستحق.

ولفهم أسس هذه المقاربات، يجب أولا توضيح بعض المفاهيم الأساسية التي تنبني عليها جل المقاربات المعرفية عند تحليل السياسات العمومية و التي يجملها الباحثون في أربعة مفاهيم أساسية: الإطار المرجعي للسياسة العمومية، منظومة المعتقدات، الإطار المعرفي للسياسة العمومية، براديجم السياسة العمومية.

أولا، يعود تطور مفهوم الإطار المرجعي للسياسة العمومية بفرنسا للباحثين Bruno Jobert et Pierre Muller (1987). ، ويقصد به النسق المشترك للتمثلات حول مجموع السياسات العمومية بفرنسا، أي رؤية متقاسمة حول العالم، تشكل مرجعا للفاعلين العموميين عند التقاطهم للمشاكل وكذا عند بلورة حلول لها. فيحيل مفهوم الإطار المرجعي إلى سيادة مجموعة من القيم والمعايير التي يبيلورها ويحملها الفاعلون العموميون في مناصب قيادية على مستوى إنتاج السياسات العمومية القطاعية. هؤلاء الفاعلون يشيدون نموذج "العلاقة بالعالم" يشمل بعدا هوياتيا

قويا لأن الإطار المرجعي "يؤسس الرؤية التي تكونها مجموعة حول مكانتها ودورها في المجتمع... فسيرورة بناء الإطار المرجعي هي في الآن ذاته أخذ للكلمة (إنتاج المعنى) وتملك للسلطة (هيكله لحقل القوى)" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p178). فبالنسبة ل Muller et Jobert يوجد إطار مرجعي شامل يهيكل مجموع السياسات العمومية خلال فترة معينة، وتدخل في إطاره إطارات مرجعية قطاعية. إن الإطار المرجعي يقوم بوظيفتين أساسيتين: فك تشفير الواقع من خلال تأويلات للظواهر المرصودة انطلاقا من أطر معرفية، ثم عملية إعادة تشفير، تسمح بإعادة بناء نماذج معيارية للفعل على أرض الواقع.

ثانيا، نجد مفهوم منظومة المعتقدات *Système de croyances* الذي اشتغل عليه Paul SABATIER يحيل على تصور تعددي للفعل العمومي، ويقصد بذلك أن المفهوم يتمحور حول تحالف أو تضافر للأسباب (Coalition de causes). يعتبر Paul SABATIER أن اتخاذ القرار في مجال السياسة العمومية يمكن أن يفهم على شكل تنافس بين تحالفات للأسباب، كل تحالف يتشكل من فاعلين قادمين من مؤسسات متعددة (قياديو جماعات لها نفس المصالح، وكالات إدارية رسمية، مشرعون، باحثون وصحفيون)، والذين يتقاسمون منظومة معتقدات مرتبطة بالفعل العمومي وينخرطون بمجهود منسق بغية ترجمة عناصر معتقداتهم إلى سياسة عمومية. من هذا المنظور، يكون الفعل العمومي هو نتاج لصراعات بين منظومات معتقدات مختلفة تدافع عنها تحالفات فاعلين متعددين.

ثالثا، يقترح Martin REIN et Donald SCHON مفهوم الإطار المعرفي للسياسة العمومية (1991) و الذي يشير إلى "طريقة لتحديد و تنظيم و تأويل وإعطاء معنى لواقع معقد، بهدف توفير نقطة مرجعية تمكن من التحليل والإقناع والفعل" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 179). غير أن هذا المفهوم لا يحظى بمكانة كبيرة ضمن المفاهيم الأساسية المهيكله للمقاربات المعرفية.

رابعا، يتعلق الأمر بمفهوم براديجم السياسة العمومية¹ الذي اقترحه Peter HALL (1993) والذي يقترب إلى حد ما من مفهوم الإطار المرجعي. يشير مفهوم براديجم السياسة العمومية إلى منظومة تمثالت سائدة خلال فترة معينة، فهو إطار شامل لتأويل العالم معترف به "صحيح" من طرف أغلبية الفاعلين في مجال السياسات العمومية. فنجد أن Peter HALL يعرف براديجم السياسة العمومية على أنه "إطار للأفكار والمعايير التي لا تميز فقط أهداف السياسة ونوع الأداة التي يمكن استعمالها، بل أيضا طبيعة المشاكل التي يمكن مواجهتها" (Patrick HASSENTEUFEL, 2011, p 179).

في ذات الصدد، يبدو أن الفرق بين مفهومي البراديجم والإطار المرجعي ضئيل نسبيا، حيث أن ما يميز البراديجم عن الإطار المرجعي بشروط بطلان صلاحيتهما: فإذا كان البراديجم يصبح لاغيا من خلال اختبار التحقق التجريبي، ليس الأمر كذلك بالنسبة للإطار المرجعي، فالغاء صلاحيته تبنى على تحول معتقدات الفاعلين المعنيين.

¹ وفق نهج براديجم توماس كوهن (1983)

يتضح جليا أن مفهومي البراديجم والإطار المرجعي يمثلان تصورا حول سيادة نسق معرفي، بينما ينحو مفهومي منظومة المعتقدات والإطار المعرفي إلى الصراع والتنافس القائم بين هاتين الأطر والمدافع عنها من طرف الفاعلين

أهم النتائج المتوصل إليها: بالنظر إلى خصوصية هذه الدراسة النظرية، فإن عمليات البحث والتحليل، التي اعتمدها أثناء دراستنا، أفضت إلى الوقوف على ثلاث نتائج أساسية:

أولا، الإسهام الكبير لتيار تحليل السياسات العمومية في التأسيس لعلم قائم الذات؛ فرغم صعوبة تأطير موضوعه وتعدد منهجيات البحث المعتمدة، إلا أن الدارسين استطاعوا بناء مقاربات تحليلية للسياسات العمومية، قد تبدو متباعدة إلا أنها في حقيقة الأمر متكاملة.

ثانيا، بروز مفهوم الفعل العمومي في مواكبة للتطورات التي عرفتها الساحة السوسيو-سياسية (انفتاح القطاع الحكومي على هيئات المجتمع المدني، تفويضه المهام إلى الفاعل الخاص...)، حيث أضحى الحديث عن السياسة العمومية، بشكل ثابت ومتصلب، أمرا متجاوزا. فمفهوم الفعل العمومي يتيح إمكانيات كبيرة للدارسين لتعقب سيرورة النشاط العمومي، وآليات تصريفه، والفاعلين المشاركين فيه، والفئات المستهدفة.

ثالثا، انفتاح المقاربات الجديدة لدراسة الفعل العمومي على الفاعل، كعنصر أساس في بناء وتنزيل الفعل العمومي، بدل الاقتصار على أصحاب المراكز العليا. ذلك أن منظور المقاربتين التنظيمية والمعرفية يسعى إلى تسليط الضوء على أهمية الفاعل وصراع الأفكار والمصالح في التحكم في سيرورة الفعل العمومي وفي المسارات التي يمكن أن يتبعها هذا النشاط العمومي.

خاتمة:

رغم ما تعرضت له المقاربة المعرفية من انتقادات إبستيمولوجية ومنهجية، باعتبارها غير قادرة على تعريف دقيق لمتغيراتها التحليلية وتحديد صارم لها، إلا أنها ساهمت في توسيع أفق التحليل والتأسيس لأرضية مشتركة للمقاربات بين السياسة والفعل العموميين، فحتى عندما تعجز المقاربة عن منح إشارة دقيقة حول ما تقصد بـ"الأفكار Idées"، وحول كيفية معلمتها في الواقع الاجتماعي، وكذا حول العلاقة السببية أو التأثيرات المحتملة على السياسات العمومية، فإنها رغم ذلك تثير الانتباه للمرجعيات المشتركة بين أصحاب القرار ومختلف الفاعلين، فحين نجد أن مجموعة من الأعمال أهملت العوامل المعرفية والمعارية خلال الدراسة، واتجهت لدراسة متغيرات أكثر وضوحا من حيث القياس والعلاقة السببية مع السياسات العمومية، كمصالح الفاعلين والمنطق المؤسساتي الخاص بكل سياسة عمومية، لا ينتقص هذا من أهمية هذه المقاربة التي سمحت حسب Yves SUREL بالمساهمة في إعطاء قيمة لعوامل وديناميات غالبا ما تم إهمالها في الأعمال حول السياسات العمومية... وخاصة، توفير أعمال ودراسات متعمقة إمبريقيا ومحفزة نظريا، والتي ساهمت بشكل كبير، في النفس الجديد الذي عرفه تحليل السياسات العمومية خلال السنوات الأخيرة، ذلك النفس الذي ساهم بدون شك في تغيير موضوع تحليل السياسات العمومية من القرار ومراحله نحو الفعل وسياقاته.

قائمة المراجع:

1.Baudouin Jean,Meny.Y etThoening.J-C(1990),Politiques publiques, Revue française de science politique, n°3.

2. Boussaguet Laurie, Jacquot Sophie et Ravinet Pauline (2010), Dictionnaire des politiques publiques, Presses de Sciences Po, Paris, 3^{ème} édition.
3. Cantelli Fabrizio et Genard Jean-Louis (coordonné par) (2007), Action publique et subjectivité, Librairie générale de droit et de jurisprudence.
4. Crozier Michel (1963), le phénomène bureaucratique, éd. Seuil.
5. HASSENTEUFEL Patrick (2011), Sociologie politique: l'action publique, Armond Colin, 2^{ème} édition.
6. Kubler Daniel et de Maillard Jacques (2009), Analyser les politiques publiques, Presses universitaires de Grenoble.
7. Lascombes Pierre et Le Galès Patrick (sous la direction de) (2004), Gouverner par les instruments, Presses de sciences Po.
8. Van-Zanten Agnès (2004), Les politiques d'éducation, PUF, Paris.